بقلم : عدنان بدر

العلاقات مع شركة "لونرو" البريطانية الصهيونية

■ شكل جديد من اشكال التسلل الامبريالي الى مراكز القوة في البورجوازيات الصغيرة العسكرية ■

استكمالا لما كانت « الهدف » قد نشرته في عددها رقم ١٢٤ ورقم ١٢٥ حول دور شركة لونرو في تنفيذ السياسة الامبريالية في الشرق الاوسط ، نورد فيما يلي متابعة لهذا الموضوع الخطير .

قبل اسبوعين ، وفي الوقت الذي كانت فيه « الازمة » الليبية ـ البريطانية تطغى على كافة الانباء الواردة من ليبيا نقلت « وكالة الصحافة الفرنسية » من القاهرة ما يلي :

« وقع تاميم ممتلكات شركة «بريتش بتروليوم» فان ليبيا تعتزم دعوة مؤسسة بريطانية هي الشركة الصناعية والمنجمية « لونرو » لاقامة صناعة بتروكيميائية ، وقد اكد الناطق باسم شركة « لونرو » في اعقاب الانباء المتعلقة بهذا الموضوع والتي مصدرها القاهرة ان عددا من مديري الشركة موجودون حاليا في طرابلس ليبحثوا بناء مجمع كيميائي كبير ، وقال ان المحادثات تجري بصورة مرضية للغاية .

وتفيد المعلومات التي وصلت من القاهرة ان المجمع سينتج ١٥٠ الف طن من الخيوط الصناعية سنويا ، ومن المواد البلاستيكية والكاوتشوك الصناعي .. وشركة « لونرو » تستخدم اكثر من مئة الف موظف في ثلاثين بلدا ، وهي تركز نشاطها بصورة رئيسية في افريقيا ، وبين مديريها السيد انطوس اوجيفي زوج الاميرة الكسندرا وابن عم الملكة الزائبت » .

وفي اليوم نفسه اكدت صحيفة « الفاردين » البريطانية نبأ هذه المفاوضات واضافت ان الصفقة التي تدور حولها تبلغ ٢٠٠ مليون جنيه استرليني .

من هي شركة « لونرو » هذه ؟ وما هي علاقاتها في الوطن العربي ؟

ان شركة « لونرو » هي جزء من مؤسسة صناعية ومالية كبرى في العالم الرأسمالي واسمها هو مزيج من الحروف الاولى من لندن وروديسيا ، وهذه المؤسسة المسجلة في روديسيا تدخل في ملكيتها بشكل رئيسي الرساميل البريطانية والصهيونية والامريكية ، ولها فروع رئيسية في اسرائيل وجنوب افريقيا والمملكة المتحدة .

« لونرو » والسودان

وفي اعقاب الردة الفاشية التي اطاحت بالتفاضة تموز الديمقراطية في السودان واعادت جعفر النميري الى الحكم ، نقلت سفارة السودان في لندن عن وزارة الخزانة السودانية ابعازا بان توزع على الصحافة الاعلان التالي :

« منذ ٢٨ آب ١٩٧١ عينت حكومة جمهورية السودان الديمقراطية شركة « لونرو اكسبورتس ليمتد » العضو في مجموعة شركات « لونرو » وكيلا معتمدا وحيدا من اجل كافة مشترياتها الحكومة السودانية من المنتجات الصناعية التقيلة ونصف التقيلة في المملكة المتحدة ، كما وافقت شركة « لونرو » على العمل بهذا التوكيل في اي وقت واي مكان آخر عند طلب الحكومة ».

وكانت صحيفة « الابزرفر » قد نشرت بتاريخ ٢٩ آب ١٩٧١ ما يلي :

« ستقوم الحكومة البريطانية باعطاء قرض بعشرة ملايين جنيه استرليني للسودان كي يمول مشترياته في بريطانيا وذلك وفق اتفاقية جرى توقيعها في الخرطوم يوم ٢٨ آب » .. كما نشرت النبأ نفسه في اليوم التالي صحيفة «الفاردين» البريطانية ..

ان قصة هذه الصفقة ستلقي ضوءا كبيرا على الاحداث السياسية السودانية .. ففي مطلع عام ١٩٧١ ، قبيل خطاب جعفر النميري الذي دعا فيه الى تصفية الحزب الشيوعي السوداني ، قام اللورد توردن المشهور بميوله الصهيونية وموافقه العدائية من العرب برافقه المستر رولاند نايتي رولاند مدير شركة « لونرو » بزيارة للسودان وفد استقبلهما النميري .. فقد اذاع راديو ام درمان بتاريخ ١٩٧١/١/٢٩ ما يلي :

« استقبل الرئيس القائد نميري صباح امس بقصر الشعب ، الوفد البريطاني الزائر الذي يضم اللورد توردن والمستر رولاند ، وحضر المقابلة السادة الدكتور منصور خالد وزير الخارجية ، ومحمد عبد الحليم وزير الخزانة والتخطيط والدكتور خليل عثمان رجل الاعمال المعروف .. وعقد اجتماع بعد انتهاء المقابلة بين الوفد البريطاني والجانب السوداني ضم السادة وزير الخزانة والتخطيط ووزير الخارجية وكبار المستشارين الاقتصاديين والقانونيين كما اشترك في الاجتماع الدكتور خليل عثمان .

وصرح الدكتور منصور خالد وزير الخارجية بان الاجتماع توصل مع الوفد البريطاني الى اتفاقية تمول بريطانيا بموجبها مشتريات حكومة السودان منها وبعض المشروعات الانمائية في السودان ..

وحتى تكتمل صورة هذه المعطيات يبقى ان نعلم من هو هذا الدكتور خليل عثمان الذي يحضر هذه المحادثات دون اي اشارة الى اية صفة رسمية له .

خليل عثمان هو مليونير سوداني معروف بعلاقاته مع المخابرات الامريكية ، الانكليزية ، عمل في البداية كطبيب بيطري في مصر حيث جمع ثروة عاد الى السودان لتوظيفها هناك في الصفقات التجارية . ومن المعروف ان حكام الخرطوم يثمنون عاليا نشاطه الاقتصادي بالرقم من كل قرارات التاميم التي اصدرها النميري فان مصالح خليل عثمان لم تتأثر على الاطلاق ، لاسباب سحرية (!) وهو في الوقت نفسه الوكيل المعتمد لشركة « لونرو » في السودان ..

وفي العاشر من تموز ١٩٧١ سافر وفد سوداني من مستوى عال الى لندن لانهاء آخر الخطوات الرسمية في تلك الصفقة ، وكان هذا الوفد مؤلفا من ثلاثة اشخاص هم اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع ، ومحمد عبد الحليم وزير الخزانة واللواء احمد عبد الحليم رئيس دائرة المشتريات العسكرية (عين بعد الردة العاشعة رئيسا للاركان الا انه ضبط الشهر الماضي في مطار بيروت بعملية تهريب حشيش فاستقال من منصبه) .. وقد شرع هذا الوفد باجراء محادثات مع دلكان ساندز وزير الكومنولث السابق الذي يشغل حاليا ، بالاضافة لمناصب مالية مهمة ، منصب رئيس واحدة من اكبر الشركات المنبثقة عن مؤسسة « لونرو » وهي شركة « اشانتي غولد فيلدز » التي تمارس نشاطها الاساسي في غانا .

وهكذا ، بجهود هذا الاستعماري العريق وجهود وزير الخزانة السوداني محمد عبد الحليم « المعروف بانه واحد من مجموعة قليلة العدد يثق النميري بارائها واستشاراتها ويأخذ في اغلب الاحيان بما تراه مناسبا » (على حد قول فؤاد مطر في كتابه ـ الحزب الشيوعي السوداني نحروه ام انتحر) ، تم الاتفاق بين لندن والخرطوم ..

وفي ٨ تموز ١٩٧١ غادر الوفد السوداني المذكور لندن متوجها الى بوغسلافيا لاجراء محادثات في بلغراد ، وفي اليوم نفسه وقعت الانتفاضة الديمقراطية في السودان .

ولم تمض ساعات قليلة على ورود انباء الانتفاضة حتى ارسلت شركة « لونرو » طائرة خاصة الى بلغراد حيث نقلت اللواء عباس والوفد المرافق له الى القاهرة ، وفي ٢١ تموز بعثت القاهرة بهؤلاء الضباط الى ليبيا برفقة رئيس الاركان المصري الفريق اول محمد احمد صادق .. ماذا فعل هؤلاء في ليبيا ؟

يقول العقيد معمر القذافي في احد خطاباته التي القاها في عمال الموانيء في « سدرة » يوم ٢٦ آب ١٩٧١ ما يلي :

« لقد اعطى الرئيس السادات للضباط المصريين صلاحية وضع الخطة لاعادة الثورة السودانية وتدمير الانقلاب الشيوعي ، وقد رسم هؤلاء خططهم على الورق مصممين على دخول السودان خلال سبعة ايام لدعم الشعب السوداني ضد أولئك الذين قاموا ضده » .

ولم تكتف شركة « لونرو » بارسال الطائرة الخاصة الى بلغراد ، وانما هي التي تولت المفاوضات مع « الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار » من اجل انزال الطائرة التي كانت تقل المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمدالله في ليبيا ..

وتفيد المعلومات الدقيقة عن عملية الهبوط المذكورة ، انه في الوقت الذي كانت فيه الطائرة على بعد اميال فقط من مجال مالطا الجوي التي سمحت لها بالهبوط في مطارها ، ولم تكن معه الاذارات الليبية تعني اي شيء بالنسبة للطائرة ، اتصل مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار في لندن بقائد الطائرة وابلغه وجوب العودة الى ليبيا والهبوط هناك ، وكان ذلك نتيجة اتصالات « لونرو » مع كل من وزارة الخارجية البريطانية والخطوط الجوية البريطانية .. وقد تم الهبوط في ليبيا فعلا واعتقل الضابطان السودانيان وأرسلا الى النميري حيث اعدمهما دونما محاكمة .

وبعد ذلك ازداد توطد العلاقة « الحميمة » بين مؤسسة « لونرو » وبين حكام الخرطوم فقد كتبت « الفاردين » البريطانية في اول تشرين الاول ١٩٧١ ما يلي :

« لكن السودانيين بدأوا يستفيدون من حملتهم ضد الشيوعية ، فهناك نغمات سياسية حول ضمان استثمار الرساميل التي تعرض بريطانيا دفعها على حساب السودان ، وكذلك الاهتمام الذي تبديه شركة « لونرو » الممولة من بريطانيا بالمشاريع السودانية .

ويدخل المال الكويتي في مغامرة شركة «لونرو» وفي مشروع آخر يقضي بتوسيع شركة الخطوط الجوية السودانية بتزويدها بطائرات امريكية » وتضيف الصحيفة قائلة :

« انها اشارة الامان ان يكون الكويتيون مستعدين لمساعدة مثل هذه الانظمة التي تناهض الشيوعية بثبات » .

الابعاد السياسية لهذه العلاقات

بعد هذا الاستعراض التفصيلي نسبيا للمعلومات المعلنة عن علاقة هذه الشركة الصهيونية البريطانية الاستعمارية بحكام السودان وليبيا (مضافا اليها التذكير بتصريح الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة الليبية حول وجود شركة نفط يملكها يهودي صهيوني تعمل في ليبيا والذي قال فيه اننا طلبنا من صاحب الشركة ان يعلن انه لن يتبرع لاسرائيل بعد الان) .. بعد هذا الاستعراض يصبح من الضروري استقراء الجانب السياسي من هذه العلاقة وتوافقها الزمني مع التوجهات السياسية للنظامين المذكورين ثم الدخول في عملية تقييم لها ضمن الوضع الدولي الراهن ..

يلاحظ في هذه العلاقات ان زيارة اللورد نورتون والمستر رولاند الى الخرطوم ومقابلتهما للنميري قد تمت قبل ايام فقط من خطاب الرئيس السوداني الذي دعا فيه الى « تصفية كل شيوعي في السودان » ، وان الصفقة التي كانت مدار بحث في تلك الزيارة قد تمت واستكملت والصلات قد تعمقت بين النظام السوداني وهذه الشركة الامبريالية الصهيونية البريطانية في اعقاب المجزرة البربرية التي نفذها الحكم السوداني بالحزب الشيوعي ومختلف القوى التقدمية والديمقراطية .

ومن ناحية ثانية تأتي انباء الصفقة ذات المئتي مليون جنيه استرليني بين حكام ليبيا وهذه الشركة في الوقت نفسه الذي تتصاعد فيه حملة حكام ليبيا على الشيوعية والاتحاد السوفياتي الى درجة اعتبار الصراع الهندي الباكستاني من قبل القذافي في برقيته الشهيرة المرسلة لانديرا غاندي « انه عدوان الوثنية على الاسلام » والى حد اعتبار المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني كما قالت صحيفة الرائد الليبية « مؤتمر عقده في بيروت الروس واليهود .. الخ » .

من هذه الملاحظات يتأكد المضمون المادي لمصلحة الامبريالية والصهيونية في نفخة العداء للشيوعية والاتحاد السوفياتي التي يرتمي في احضانها هؤلاء الحكام ..

الثوب الجديد للامبريالية

الامبريالية بمضمونها الحقيقي هي انتقال النهب والاستثمار الرأسمالي من نهب واستثمار محليين الى نهب واستثمار عالميين .. وقد اتخذت عملية الانتقال هذه اشكالا ووسائل واساليب متعددة خلال عمر القاهرة الاستعمارية الامبريالية ..

ففي وقت من الاوقات اتخذ هذا الانتقال شكل احتلال دولة الرأسمال المحلي لاراضي البلدان الاخرى وجعل تلك البلدان مصادر للمواد الخام وسوقا لاستهلاك الانتاج المصنع .. الا ان هذا الشكل من الامبريالية في عصر نهوض حركة التحرر الوطني وبروز الدور العالمي للمعسكر الاشتراكي لم يعد قادرا على الاستمرار ، مما ادى الى تقلصه واخذت تحل محله الامبريالية بشكل جديد عبر الاتفاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الرأسمالية والحكومات « المستقلة » لبلدان العالم المتخلف ..

وبدو ان الشركات الامبريالية الاحتكارية قد اخذت ترى في مساومة دولها المشؤفة مع حكومات البلدان « المستقلة » عائقا سيئا لعملية الاستثمار ومثيرا لعداء الشعوب ، الامر الذي اخذ يدفعها الى القيام بعملية فصل شكلية بين علاقات دولها وعلاقاتها هي مع تلك الحكومات .. كما تفعل شركات البترول الامريكية في العالم العربي التي طالما نفذي مقولات اعلامية في الصحافة العربية حول وجود تباين في الادارة الامريكية : تيار معاد للعرب وتيار متفهم لهم وان التيار المتفهم هو الذي تدعمه تلك الشركات في مواجهة التيار الاول !.

وهذه العملية الجديدة تبرز بشكلها النموذجي في العلاقة بين شركة « لونرو » وبين النظام الليبي ، ففي الوقت الذي تستعر فيه انتفاضة حكام ليبيا العلنية ضد الحكومة البريطانية وشركتها البترولية « بريتش بتروليوم » ... تدور فيه المفاوضات سرا الصامتة بين ليبيا وشركة « لونرو » البريطانية الصهيونية الامريكية حول مشروع راسماله ٢٠٠ مليون جنيه ..

ان هذا الشكل الجديد للتغلل الاقتصادي الصهيوني الامبريالي يستدعي من حركة التحرر الوطني العربية بكافة فصائلها المزيد من اليقظة والدقة في انخاذ مواقفها ، والمزيد من التعمق في فهم التحركات والمقولات السياسية التي يطرحها الحكام العرب بشكل علني ، لا سيما في هذه المرحلة المصيرية والتي يبلغ فيها العدام بين حركة التحرر وبين الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية مداه الحاسم .. ان الرؤية الحقيقية والموضوعية لاساليب العدو وادواته ووحدة القوى الوطنية والتقدمية من اجل مواجهته هما الشرطان الاساسيان لدحر تلك الهجمة وافلاع جميع قواها ومصالحها وادواتها بمختلف الاشكال التي تتسلل خلالها تلك القوى والادوات والمصالح .

نظرة على أوضاع الحكومة

عضلات السمسرة أقوى من مثاليات وزارة الشباب

عندما « خرج » الاستعمار الفرنسي من لبنان عام ١٩٤٣ ، انسجاما منه مع طبيعة برامجه التي تؤمن له نفس السيطرة ولكن باساليب واشكال جديدة ، في ذلك الوقت كان من اولى مهمات الاستعمار الفرنسي ان يبني القاعدة التي تتوقف على وجودها وسيطرتها ، مصالح الاستعمار بشكله الجديد .

ولقد كان الاقطاع السياسي هو القاعدة المطلوبة لتخلف القواعد العسكرية التي انهى الاستعمار الفرنسي وجودها ، تلك القواعد والمؤسسات التي كانت تقوم بعملية الاستغلال والنهب لكامل خيرات وثروات لبنان .

وهكذا جيء بالاقطاع السياسي ليقوم بنفس المهمات التي يستهدف الاستعمار تحقيقها من خلال وجوده وسيطرته على لبنان ، اي مهمات الابقاء على حالة التخلف التي تعانيها جماهير لبنان الشعبية ، وذلك من خلال ربط اقتصاد وسياسة ونطور لبنان بعجلة الاستعمار الفرنسي بحيث يبقى لبنان تابعا لمصالح ومشيئة الاستعمار الفرنسي .

على هذا الاساس امكن لنا القول ان الاقطاع السياسي في لبنان هو الوجه الثاني للاستعمار الفرنسي المباشر وبرامجه . وبالفعل جاءت برامج هذا الاقطاع صورة عن الطبيق « الخلاق » لسياسات وبرامج اسياده المستعمرين . ولقد بقيت هذه الطبقة قادرة على ممارسة دورها واداء مهمتها ، حيث كانت الظروف الموضوعية التي يعيشها لبنان لا تساعد على فضح هذه البرامج والتصدي لها . وتتلخص هذه الظروف في ردة الفعل الجماهيرية التي استقبلت هذه الطبقة بشيء من الترحاب ، بكونها بديلا محليا للاستعمار البغيض المستقل .

وهكذا بدات هذه الطبقة تحكم تحت ستار من الشعارات الوطنية التي عبرت عن طموحات الجماهير في تلك الفترة ، هذا الحكم الذي راح الاقطاع ينمو من خلاله ويزداد تعركزا ونفوذا على حساب الجماهير الشعبية اللبنانية الكادحة .

ولكن مع حدوث التطورات السياسية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي ، ومع ازدياد حاجة الاستعمار للتوسع في الاسواق التجارية الخارجية ، التي تؤمن له بيع منتجاته وتوفير الارباح التي يستنعاهم في تطوره الداخلي في كافة المجالات ، وبعدما اصبح لبنان بحكم تبعيته بالاساس ، سوقا تجاريا لتصريف بعض تلك المنتجات الاستعمارية ، نشأت في لبنان طبقة جديدة ، افرزتها ظروف لبنان الاقتصادية والتجارية منها بشكل اخص ، هذه الطبقة التي نشأت في احضان الاقطاع السياسي ، وتطورت الى ان وصلت الى مرحلة من التمركز المالي ، هذا التمركز الذي جعلها مؤهلة من حيث ظروفها ، لان تكون الحليف الطبيعي الذي يقف على نفس الارضية السياسية التي يقف عليها الاقطاع السياسي ، الفصيل الاول في جيش الدفاع عن ، وحماية ، المصالح الاستعمارية . هذا التمركز المالي الناتج بالاساس عن تصريف المنتجات الاستعمارية ، اي عن طريق السمسرة والذي يطلق عليه اليوم اسم « الكومبرادور » عقدت قرانها مع الاقطاع بعدما توفر لهما نفس الدور وهو المحافظة على مصالح الاستعمار الام الذي ترتب عليه مساهمه الكومبرادور واشتراكه في الحكم .

وهكذا تعاون الاقطاع والكومبرادور طيلة هذه الفترة لبناء الاقتصاد التابع على اسس ثابتة ، كانت اهمها صفة « الاقتصاد الحر » الذي يضمن حرية النفوذ الاستعماري في لبنان ، والذي يترتب عليه بالتالي ضمان فتات موائد هذا الاستعمار يعيش عليها ركنا هذا النظام ، الاقطاع والكومبرادور .

ولكن ظروف التطور الاقتصادي التي نتج عنها تطور ملحوظ في العلاقات الاجتماعية ، من علاقات اقطاعية الى علاقات شبه اقطاعية ـ شبه راسمالية . هذا التطور كان من شأنه ان يفرض بعض التغيير في برامج الحكم القائمة والتي شهدناها في العهود المتعاقبة حتى عهد فؤاد شهاب .

ففي هذا العهد ، عهد فؤاد شهاب ، نما الكومبرادور نموا اقتصاديا وسياسيا ، بحيث عزز قطاع الخدمات لدرجة بات واضحا معها ان الاقتصاد اللبناني يرتكز بشكل شبه كلي على هذا القطاع الذي تبرز فيه سيطرة الكومبرادور ، اذ ان اقتصاد لبنان لا يعتمد بالاساس على اسس اقتصادية ثابتة كالصناعة والزراعة ، الامر الذي يعزز مواقع ونفوذ الكومبرادور يوما بعد يوم .

ومع هذا التمركز المستمر للكومبرادور ، ومع ترهل وتعفن البرامج الاقطاعية وعجزها عن متابعة نفس الدور المرسوم لها ، كان من الضروري ان تاتي الاشكال الجديدة للحكم بحيث تتناسب والاوضاع السياسية والاجتماعية الناتجة عن تلك الاشكال السابقة . وبالضبط كما عبر معظم المسؤولين ان الوضع بات بحاجة الى نمط جديد من الحكم ، هذا النمط الذي ينبغي له ان يكون امتدادا طبيعيا لسياسة ومصالح الاقطاع والكومبرادور على اساس الابقاء على حالة التبعية القائمة للاستعمار . ومن هنا لعب التحالف الطبقي الحاكم لعبته التي استهدف ايقاعا من خلالها احتواء بل تنفيس الثقة الجماهيرية الناتجة عن تفاقم الازمات الاقتصادية من جهة ، وعن تنامي الوعي الطبقي من جهة ثانية ، تلك اللعبة التي عبر عنها باحسن ما يكون التعبير في هذا العهد اي « ثورة من فوق » ، تفاديا للثورة الشعبية المتنافضة كليا مع مصالح هذا التحالف الطبقي الحاكم .

وبالفعل قامت « الثورة من فوق » ، اي من الاذاعات والصحف ، متوجة باسماء جديدة لم يسبق للجماهير اللبنانية ان تعرفت على اصحابها الا بما شيع عنها من انها ذات علم وفن وخبرة .. الخ . وبقيت جماهيرنا الكادحة تنتظر المواهب النافذة والقدرات البالغة ، التي ستحل كل ما اثقل كاهلها من ازمات وضرائب ، لكنات وزارة العلم والفن والخبرة فعلا ، عليمة ومتفننة وخبيرة في اعلان افلاس نظام الثورة الفوقية ، وعجزها وقصورها عن اعطاء اي مكسب جماهيري .

كيف برهنت وزارة الشباب ذلك ؟

لقد توهم البعض أن وزيرا خيرا متعلما مثل غسان تويني قادر على حل ازمة التعليم في لبنان ، فهو الصحفي الكبير ووليد الحسب والنسب ، وصاحب الافتتاحات والحلول المشهورة .. وبالفعل وعد غسان تويني بحل عادل ، وجاء ببرنامج يقدمه لوزارة الشباب والمعهد الزاهر ، وامضى الكثير من وقته يستقبل وفدا من الطلاب ويودع وفدا آخر ، يعزق خطابا ويكتب آخر ، الى ان جاء بالحل فكان فعلا صريحا وصائبا . كان الحل استقالته من وزارة الشباب !.

استقال غسان تويني وبقيت ازمة التعليم ، لم تبعه زميله « الشباب » هنري اده تاركا مشاريعه طريحة الادراج يهزأ منها ابطال الكومبرادور . وبقي المعهد على عهده يغازل الديمقراطية ومصالح الجماهير ، ويودع خطابا ظنا لتستقبل الجماهير الكادحة ازمة اقتصادية قاتلة . الى ان وصل بنا المطاف الى « الشاب » الثالث الذي تعهد بدوره ان يحل ازمة الدواء المستفحلة ، فوقف منطق العلم والخبرة ، ووقف معها اميل بيطار يستجدي المعهد حتا آمن به واقتنع ، فعمل لتحقيقه ، ولكن امانيه المثالية هذه ، التي اوهمته انه قادر على تحقيق ذلك ، هذه الاماني وقفت لتعلن فشلها الذريع في انتزاع اي مكسب جماهيري في ظل سيطرة التحالف الاقطاعي ـ الكومبرادوري ، فقد وقف تجار الادوية الذين حددهم اميل بيطار اعداء الجماهير ومستثمرين لها ، وقف هؤلاء التجار ليعيدوا الى ذاكرتنا سرحية المرسوم ١٩٤٣ الذي قلنا في حينه انه انتصار لمصالح الكومبرادور ، حيث حجز الدكتور سابا وتحطمت مثاليته امام تمنت التجار وتعركزهم المتحكم في النظام ، فكان للكومبرادور اول انتصار نشهده في ايام وزارة الشباب .

لقد توهم اميل بيطار ان ما يسمعه عبر أجهزة الاعلام الرسمية التابعة للسلطة صحيحا وعليه اقدم بكل اندفاعه ليطرح الحلول التي كان قرأره واحدا منها ، الا انه سرعان ما وصل الى ما وصل اليه زميليه (تويني واده) فقرر اللحاق بهما ليترك لنا حق التهجم بصواب لا يدحض : ان نظام الاحتكار المتمثل بالاقطاع والكومبرادور بات عاجزا بحكم تركيبته المستغلة ، ان يقدم اي مكسب ديمقراطي للجماهير الشعبية الكادحة ، وان كل المحاولات للاصلاح والترقيع التي يتصورها المثاليون ، قد لاقت الرد العملي والجواب القاطع في استقالات الشباب (تويني ، اده ، بيطار) من وزارة الشباب !!

والان ما هي وزارة الشباب هذه ؟؟

انها ورقة جديدة يلعبها النظام القائم لاخفاء حقيقة تعفن برامجه وكل سياساته ، لكي يستطيع الابقاء على مصالح ارباب المستغلين عملاء الاستعمار واتباعه ، واعداء يقفون على طرفي نقيض مع مصالح جماهيرنا اللبنانية الكادحة ، هذا التناقض الذي مهما تفنن النظام في اخفاء حقيقته ، ومهما اجاد التضليل والخداع ، فان الازمات الاقتصادية المتفاقمة ، والحريات الديمقراطية المذبوحة ، لن تجد حلا شافيا لها الا باحداث تغيير جذري في العلاقات الانتاجية القائمة ، لما فيه تحقيق المصالح الشعبية كلها واقامة المجتمع الانساني حيث لا وجود فيه لمستغل جشع وكادح مستغل .

ضياء منير

ما هنا يا مدرسة النهضة ؟

ما زال الاشكال الذي وقع في مدرسة « النهضة » في الشويفات قائما ، وقد يتطور بصورة تسيء الى سمعة هذه المدرسة التي كانت تحتفظ بدرجة حسنة منها .

فمنذ فترة طردت ادارة المدرسة عددا من الطلاب لانهم تظاهروا سلميا دعما لمطالب زملائهم طلبة المعادلات ، وفيما بعد جرت اعادة بعض هؤلاء الطلاب ، وظل طالبان قيد الطرد ، دون سبب جدي .

وبالاضافة لهذا التصرف ، فان موجة من « الارهاب » بدات تمارسها ادارة المدرسة لمنع الطلبة من التعبير عن ارادتهم الوطنية .. ان هذه التصرفات ، التي تتنافى مع ما عرف عن مدير المدرسة زياد نجيب ذيبان ، تجعلنا نضع هذه التساؤلات ـ حاليا ـ امامه ، مطالبين بايضاحات ..